### بلغت 952 مليون دينار بارتفاع سنوي 51٪.. والعقود النفطية في الصدارة مستحوذة على 38,5٪ من الإجمالي تليها اللوجستية بـ 37,3٪

# عقود الشركات المدرجة والتابعة تلامس مليار دينار في 9 أشهر

■ 14 شركة مدرجة فازت بـ 48 عقداً.. و«المشتركة» أكثر الشركات فوزاً بالعقود بـ 207 ملايين دينار

■ «نفط الكويت» الأكثر طرحاً للعقود بـ 385 مليون دينار.. وأكبر مناقصة لـ «التموين» بـ 317 مليوناً

شريف حمدي

انعكست آثار ارتفاع أسعار النفط بالسوق العالمي، ومن ثم سعر برميل النفط الكويتي الذي تخطى مستوى 75 دولارا للبرميل، على حجم العقود والمناقصات التي فازت بها الشركات الكويتية المدرجة بالبورصة والتابعة لها خلال الأشهر الـ 9 الأولى من 2021، حيث اقتربت قيمتها من مليار دينار بنسبة ارتفاع 51٪ مقارنة مع ذات الفترة من 2020.

وبلغت قيمة العقود منذ بداية العام الحالي فعليا 952 مليون دينار، فيما بلغت في الفترة المماثلة من العام الماضي 630 مليون دينار، وتبين من خلال إحصائية أعدتها «الأنباء» حول مناقصات الأشهر الـ 9 الأولى من العام الحالي ما يلي:

● فازت 14 شركة كويتية مدرجة وتابعة لها بالعقود البالغ عددها 48 عقدا، مقارنة مع 13 شركة فازت بـ 50 عقدا خلال ذات الفترة من العام الماضي.

● فترة الربع الأول كانت الأفضل بعقود قيمتها 488 مليون دينار، تلتها فترة الربع الثاني بنحو 247 مليون دينار، أما فترة الربع الثالث فبلغت قيمة العقود 217 مليون دينار.

● حظيت شركة «بورتلاند» بأكبر صفقة من حيث القيمة خلال الفترة المذكورة أعلاه، وكانت بقيمة 317 مليون دينار وهي مناقصة مطروحة من الشركة الكويتية للتموين، إذ فازت الشركة بعقد لوجستي في يناير الماضي بقيمة 317 مليون دينار يمثل نحو 33٪ من إجمالي القيمة، وكان العقد مع الشركة الكويتية للتموين بشأن توريد حديد تسليح مدعوم للمستفيدين من قروض بنك الائتمان الكويتي.

● حازت المجموعة المشتركة خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام الحالي أكبر عدد من العقود، وذلك بـ 10 عقود بإجمالي قيمة 207,6 ملايين دينار لتتصدر الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية الفائزة بعقود ومناقصات وهي قيمة تشكل 21,8٪ من القيمة الإجمالية.

● في المرتبة الثانية جاءت شركة «السفن» بـ 9 مناقصات بقيمة إجمالية 138 مليون دينار تشكل 14,5٪ من إجمالي قيمة العقود.

● ثالثا، حلت «المعامل» بـ 6 عقود بقيمة 180 مليون دينار، تشكل 18,9٪ من الإجمالي.

● أما أكثر الجهات طرحا للمناقصات فكانت شركة نفط الكويت، وذلك من خلال طرح 16 عقدا قيمتهما 385 مليون دينار تشكل 40,5٪ من إجمالي القيمة.

● وزارة الأشغال حلت في المرتبة الثانية، وذلك من خلال طرح عقدين بقيمة 94 مليون دينار تشكل نحو 9,8٪ من الإجمالي.

● بلغت قيمة المناقصات الخارجية التي فازت بها الشركات الكويتية خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام الحالي 18,5 مليون دينار تشكل 1,9٪ من الإجمالي.

● أظهرت الإحصائية أن العقود النفطية جاءت في الصدارة من حيث القيمة، حيث بلغت قيمة 14 عقدا بقيمة 366 مليون دينار تشكل نحو 38,5٪ من الإجمالي.

● حلت في المرتبة الثانية المناقصات اللوجستية، حيث بلغت قيمة 7 عقود نحو 355 مليون دينار تشكل 37,3٪ من القيمة الإجمالية.

● جاءت في المرتبة الثالثة من حيث القيمة، المناقصات الإنشائية بـ 164 مليون دينار تشكل 17,2٪ من الإجمالي.

● حلت المناقصات الخدمية في المرتبة الرابعة، بقيمة 55 مليون دينار تشكل 5,8٪ من القيمة.

● جاءت في المرتبة الخامسة المناقصات الصحية، بعقد واحد بلغت قيمته 7,5 ملايين دينار بنسبة 0,8٪ من الإجمالي، تلتها المناقصات الكهربائية، بعقد واحد أيضا بقيمة 4,5 ملايين دينار تشكل 0,5٪ من إجمالي المناقصات التي فازت بها الشركات المدرجة والتابعة لها.

# فنادق الخليج تنفض غبار «كورونا».. عودة تشغيل بـ 97٪ وقد تبلغ طاقتها القصوى بنهاية 2021

محمود عيسى

قالت مجلة ميد ان ثمة حاجة ملحة لتطوير قطاع الضيافة في الكويت ودول الخليج، وأنه لا يمكن اعتبار ذلك عملية تصحيح للسوق فحسب فيما بعد جائحة كورونا، بل إنها تتعدى هذا الوصف بكثير، حيث كانت الصناعة تعاني من بعض المشاكل قبل حلول الجائحة.

وأضافت المجلة في تعليق بقلم محللة شؤون الإنشاءات نيها باتيا، إن التفاؤل مازال مستمرا بشأن تعافي الاقتصادات السياحية بعد الجائحة في المنطقة مع عودة السفر الدولي تدريجيا واكتساب برامج التطعيم ضد الوباء زخما كبيرا.

لكن المحررة قالت ان الحاجة إلى مواجهة التحديات الحرجة التي استمرت لفترة طويلة في قطاعي الضيافة والسياحة الإقليميين يجب ألا تطغى عليها الثقة السائدة في السوق، كما يجب ألا يساء تفسيرها على أنها ناجمة تماما عن الوباء. وأشارت المجلة إلى ان التفاؤل بشأن اقتصادات السياحة في المنطقة له مبرراته ويأتي في الوقت المناسب، لاسيما في ظل إعادة افتتاح حوالي 97٪ من الفنادق في الشرق الأوسط، وتتوقع بعض الأسواق انتعاش معدلات الإشغال في الفنادق لتصل إلى طاقتها القصوى بحلول نهاية عام 2021، حسبما كشفت شركة STR أثناء فعاليات المؤتمر سالف الذكر. ويمر إنشاء الفنادق في منطقة مينا بمرحلة قوية ومهمة جدا مع وجود مشروعات في مراحل مختلفة من التخطيط لبناء ما يصل إلى 103,26 آلاف غرفة فندقية، بالإضافة إلى مشروعات 135,47 ألف غرفة أخرى قيد الإنشاء كما في يوليو الماضي.

وأضافت المجلة انه من المتوقع ان يشهد سوق الفنادق في الكويت افتتاح فنادق تحتوي على 8400 غرفة جديدة بحلول عام 2023، مقابل 17 ألف غرفة في السعودية و22100 في الإمارات.

### طرح المناقصة على 6 شركات عالمية في غضون شهر

# «ناقلات النفط» تطلب 400 ألف أسطوانة غاز طبخ

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة ناقلات النفط الكويتية طلبت توريد 400 ألف أسطوانة غاز مسال (غاز الطبخ في المنازل) حجم 12 كيلوغراما، وذلك لفرعي تعبئة الغاز المسال في الشعيبة وأم العيش.

وذكرت المصادر أن الشركة سوف تطرح مناقصة التوريد في غضون شهر من الآن على الشركة المدعوة التي تم تأهيلها سابقا وهي 6 شركات عالمية وإقليمية من البرتغال وتايلند وتركيا والسعودية وعمان.

وشددت على أن الشركة تسعى إلى توفير أعلى مواصفات السلامة والجودة في منتجاتها وخدماتها للمستهلكين لذلك تحرص الشركة على جلب أسطوانات غاز مطابقة للمعايير والمواصفات العالمية في السلامة والأمان. وقالت إن الشركة رصدت ميزانية تتراوح بين 8 و10 ملايين دولار لعملية التوريد لأسطوانات الغاز. تجدر الإشارة إلى أن إنتاج مصنعي شركة ناقلات النفط لتعبئة أسطوانات الغاز يبلغ 150 ألف أسطوانة، كما أن مخزون الشركة الاستراتيجي يكفي احتياجات السوق المحلي لأشهر عديدة.

# «تشجيع الاستثمار» تطرح مناقصة تحديث دراسة الجدوى للمناطق الاقتصادية

مصطفى صالح

أعلنت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر عن طرح المناقصة رقم (هـ ت.أ.م 2021/06ـ2022)، والخاصة بتقديم الخدمات الاستشارية بشأن تحديث دراسات الجدوى الاقتصادية للمناطق الاقتصادية لخاصة بالهيئة، وذلك طبقا للمواصفات الفنية والشروط الخاصة والعامة، الواردة في وثائق الممارسة.

وأوضحت الهيئة أنه يمكن الحصول على وثائق الممارسة من إدارة الشؤون المالية ـ قسم المشتريات والمناقصات الكائن مقرها في برج الحمراء الدور 45، وذلك اعتبارا من اليوم (الأحد)، فيما حددت الهيئة تاريخ إقفال المناقصة يوم الاثنين 25 الجاري.

وبحسب القرار المنشور في عدد اليوم من الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، فإن هذه الممارسة مفتوحة للممارسين المعتمدين والمسجلين لدى الجهاز المركزي للمناقصات العامة، والذين تتوافر فيهم الشروط القانونية لدخول المناقصة.

وأشارت إلى أنه يجب تقديم شهادة استيفاء نسبة العمالة الوطنية الصادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للعام 2021، والصالحة لمدة عام مع شراء الممارسة وتقديم العطاء، على أن يكون اجتماع فض المظاريف الفنية خلال جلسة مغلقة يوم الأربعاء الموافق 27 الجاري.

# «حماية المنافسة» يحدد رسوم خدماته.. تتراوح بين 5 دنانير و5 آلاف

مصطفى صالح

أصدر جهاز حماية المنافسة القرار رقم (24) لسنة 2021، بشأن الرسوم المقررة مقابل الخدمات المقدمة من الجهاز، حيث تعتمد الرسوم المقررة على نوع الخدمة المقدمة، وتتراوح الرسوم بين 5 دنانير و5 آلاف دينار.

وبحسب القرار المنشور اليوم في عدد الجريدة الرسمية «الكويت اليوم»، تبلغ الرسوم المقررة لطلب الإطلاع والحصول على نسخة من الأوراق الخاصة بالمخالفات المحالة للمجلس التأديبي 5 دنانير عن كل وثيقة لا يزيد عدد أوراقها على 10 أوراق، ثم يضاف 500 فلس لكل ورقة زائدة عن الحصول على نسخة من الأوراق.

وتبلغ الرسوم المقررة لتقديم شكوى 50 دينارا، و100 دينار رسوم تقديم تظلم أمام المجلس التأديبي من القرارات الصادرة عن المجلس، و250 دينارا رسوم تقديم اعتراض على طلب التركز الاقتصادي، ومثلها رسوم لتقديم طلب التشاور ما قبل تقديم طلب التركز الاقتصادي، فيما تبلغ أعلى قيمة للرسوم 5 آلاف دينار لتقديم طلب الاستثناء.

### الكويت ليست على القائمة.. و12 دولة فقط استحوذت على 87٪ من الغاز المحروق في 2020

# منتجو النفط يحرقون غازاً بـ 82 مليار دولار سنوياً

محمود عيسى

كشف تقرير صادر عن شركة غلوبل داتا أن نيجيريا والدول الأخرى المنتجة للنفط والتي يسود فيها حرق الغاز تخسر 82 مليار دولار سنويا، نتيجة عمليات حرق الغاز وقد استحوذت على 87٪ من هذا الغاز المهدور.

ونقلت صحيفة بيزووتش نيجيريا عن التقرير قوله إن حرق الغاز يتمثل في حرق الدول المنتجة الكميات الفائضة من الغاز الطبيعي أثناء عمليات انتاج النفط والغاز، وانه برغم توافر الحلول التكنولوجية للحد من حرق الغاز، إلا أنه لا يزال أحد المساهمين الرئيسيين في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم.

وأضافت الصحيفة أن الدول التي ساهمت بأكثر من 87٪ من الغاز المحروق في عام 2020 تشمل نيجيريا وأنغولا والعراق وماليزيا والمكسيك وروسيا والجزائر والولايات المتحدة وڤنزويلا وليبيا وإندونيسيا وإيران.

وفي سياق تعليقها على التقرير، قالت كبيرة محللي النفط والغاز في شركة غلوبل داتا آنا بيلوفا انه من خلال الاستفادة من استخدام الغاز الفائض بطريقة أكثر ربحية، فإن الدول المنتجة للنفط في أوروبا وآسيا ستستفيد بشكل خاص من بيع الغاز الإضافي المحروق وسط ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في كل المناطق التي تتبعها الدول المنتجة.

وأضافت بيلوفا أن ذلك سيعود على العديد من الدول بالفائدة، لاسيما في أوروبا وآسيا في وقت نشهد فيه تسجيل أسعار الغاز الطبيعي أرقاما قياسية على الإطلاق، وسيتم تحقيق الكثير من المكاسب إذا توصل مشغلو النفط والغاز إلى استراتيجية لبيع هذا الغاز بدلا من خسارته من خلال الحرق ـ ليس فقط من أجل المال ولكن لتحقيق أهدافهم المتعلقة بتخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أيضا.

إن أكبر 12 دولة في حرق الغاز تطلق ما يقرب من 13 مليار قدم مكعبة من الغاز يوميا. ولترجمة هذه الأرقام الى حقائق تنسجم مع السياق، فان هذه الكمية المحترقة من الغاز تكفي بسهولة لإمداد اليابان باحتياجاتها من الغاز لمدة عام كامل، ولكن للأسف تضيع كل هذه الطاقة ببساطة.

وسلط التقرير الضوء على بعض العوامل التي تسهم في تنفيذ اتفاق الالتزام بحرق الغاز في الدول المنتجة للنفط، معتبرا ذلك ناتجا عن «عدم إمكانية الوصول إلى هذه الأسواق».

وقد سلط التقرير الضوء على ناحية اخرى مؤلمة والتي قال إنها تتمثل في «انخفاض أسعار الغاز المحلي في معظم البلدان ذات المعدلات الكبرى في حرق الغاز».

ومضت بيلوفا الى القول إن الحد من حرق الغاز العالمي سيتطلب نهجا متعدد الجوانب بسبب الدوافع الإقليمية الفريدة التي تعطي الأولوية لحرق الغاز على استغلاله تجاريا. وتمثل التقنيات التي تحول الغاز إلى سوائل أو مواد كيماوية خيارا منطقيا لمواقع الحرق البعيدة والموزعة.

وبدلا من ذلك، يمكن دمج مواقع متعددة بواسطة مشغلين مختلفين بشرط توافر كثافة حرق كافية. وتم تطبيق هذه التكنولوجيا الآن في تكساس لتسييل الغاز لأغراض تجارية، فيما جعلت منه روسيا مادة وسيطة للبتروكيماويات.

ونظراً لوجود الحلول التكنولوجية على نطاقات متعددة، فإن هناك حاجة إلى ضغوط تنظيمية وأخرى على المستثمرين لدفع الاستثمارات مع مراعاة المتطلبات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) من قبل المشغلين لإنهاء حرق الغاز الروتيني على مستوى العالم.